باعتماد مالي 368 مليون دينار

«الأولويات البرلمانية»: 38 مشروعاً لـ «الكهرباء» في المرحلة التنفيذية

جانب من اجتماع لجنة الأولويات

العبدالله أثناء حضوره الاجتماع (تصوير: صالح محمد)

عقدت لجنة الأولويات البرلمانية امس اجتماعها بشأن متابعة تطبيق الجهات الحكومية لبرنامجها مقارنة مع خطة التنمية بحضور وزير الدولة لشؤون مجلس الوزراء وزير الكهرباء والماء بالوكالة الشيخ محمد العبدالله ووزيرة الشؤون الاجتماعية والعمل وزيرة الدولة لشؤون التخطيط والتنمية هند الصبيح.

وقال مقرر اللجنة النائب احمد لاري في تصريح صحافي عقب انتهاء الاجتماع ان اللجنة استعرضت الموقف التنفيذي للمشروعات التابعة لوزارة الكهرباء الواردة بالخطة 2016 - 2015 والتي تشمل على 38 مشروعا بالمرحلة التنفيذية وباعتماد مالي 435ر985ر367 دينارا وصرف منها حتى الآن 365ر991ر217 دينارا.

وأوضح لاري ان اللجنة استعرضت المشروعات التابعة للوزير العبدالله وهي مشروعات لجنة المناقصات المركزية ومشروعات ديوان الخدمة المدنية ومشروعات برنامج إعادة هيكلة القوى العاملة ومشروعات إدارة الفتوى والتشريع ومشروعات الهيئة العامة للمعلومات المدنية ومشروعات الجهاز المركزي للتكنولوجيا المعلومات ومشروعات الإدارة العامة للاطفاء. وبين انه تم استعراض ملاحظات الأمانة العامة للمجلس الأعلى للتخطيط والتنمية على الموقف التنفيذي للمشروعات التابعة للوزير العبدالله ملاحظا وجود تقدم في نسب إنجاز المشاريع حتى تاريخ 18 فبراير الجاري مقارنة بما تم إنجازه في عام 2015 مع ملاحظة تدني نسب الإنفاق الاستثماري لمشاريع الفتوى والتشريع والإطفاء. وذكر لاري أن الجزء الثاني من الاجتماع خصص لمناقشة متابعة أداء المشروعات التابعة لوزيرة الشؤون الاجتماعية والعمل وهي وزارة الشؤون والهيئة العامة للقوى العاملة ومركز اعتماد مستويات المهارة والهيئة العامة لشؤون ذوي الإعاقة والأمانة العامة للمجلس الأعلى للتخطيط والإدارة المركزية للإحصاء.

وأوضح أنه استعرضت اللجنة نسبة إنجاز المشاريع واعتمادها المالية وماتم صرفه والموقف التنفيذي للمشاريع

«الشؤون المالية» أنهت اتقريرها بشأن التعديلات الواردة على قانون المناقصات العامة

الشايع: إلزام لجنة المناقصات المركزية بقرارات «التظلمات»

■ إعطاء أولوية المناقصات الحكومية للشركات المدرجة بالبورصة الكويتية

■ تكليف «الوزراء» تشكيل ووضع آليات عمل اللجان الفنية بالجهات العسكرية

الشايع اثناء اجتماع لجنة الشؤون المالية البرلمانية

انهت لجنة الشؤون المالية والاقتصادية البرلمانية تقريرها بشأن التعديلات الواردة على قانون المناقصات العامة بمشروع ومقترحات قوانين متضمنة تعديلات تقضي بتكليف مجلس الوزراء تشكيل ووضع آليات عمل واجتماعات اللجان الفنية بالجهات العسكرية "الجيش، الشرطة، الحرس الوطني" المعنية بشراء المستلزمات العسكرية والتسليح فيها وكذلك آخر يقضي بإلزام لجنة المناقصات المركزية بقرارات لجنة التظلمات وإعطاء أولوية المناقصات الحكومية للشركات المدرجة بالبورصة الكويتية.

وقال رئيس اللجنة النائب فيصل الشايع في تصريح صحفي يوم أمس " ان اللجنة انهت خلال اجتماعها اليوم كافة التعديلات الواردة على قانون المناقصات العامة سواء عبر مشروع او اقتراح قانون تمهيدا لرفع تقريرها لمجلس الامة".

واوضح الشايع ان اللجنة اقرت جميع التعديلات الواردة اليها سواء من قبل الجانب الحكومي او النيابي وكذلك التعديل المقترح من قبل ديوان المحاسبة

مبينا ان من ضمن هذه التعديلات تفعيل دور لجنة التظلمات بما يقضي بإلزام لجنة المناقصات المركزية بقرارتها بخلاف ما كان معمول به سابقا بقتصار دورها على ابداء الرأي دون الزامية لجنة المناقصات به.

وتابع الشايع كما وافقت اللجنة بأغلبية اعضائها الحضور على اعطاء الاولوية بالمناقصات للشركات المدرجة بالبورصة وكذلك عدم السماح لأي شركة متعثرة بتنفيذ مشروع من الدخول بأي مناقصة مالم تعالج المشروع المتعثر او المتأخر وتنجزه.

وذكر الشايع ان اللجنة اخذت بالتصور الذي اقترحه ديوان المحاسبة والقاضي بتشكيل لجان فنيه في الجهات العسكرية "الجيش، الشرطة، الحرس الوطني" تتولى عمليات شراء المستلزمات العسكرية والتسليح فيها على ان يتم تشكيل هذه اللجان بقرار من مجلس الوزراء يشكل اعضائها ويحدد آلية عملهم ومواعيد اجتماعاتها.

وعلى صعيد متصل كشف عضو اللجنة المالية النائب حمود الحمدان عن موافقة اللجنة على تعديلين قدمهما بشأن مشروع قانون المناقصات.

واوضح الحمدان ان التعديل الاول نص على حرمان أية شركة تتعثر في تنفيذ العقد من الدخول في منافسة لمناقصة اخرى مالم تقوم بتسوية العقد محل الخلاف مشيرا الى ان بعض الشركات تقوم بتأجير المناقصة بالباطن لشركة اخرى حتى تستطيع ان تحوز على مناقصة ثانية وهكذا مما يسبب تعثرها في تنفيذ المشاريع.

ولفت الحمدان ان الشركات التي تنفذ العقود في وقتها ستكون لها الأولوية في الاستمرار بالدخول في المناقصة على المناقصات.

وبشأن التعديل الثاني قال الحمدان ان الاولوية في ترسية المناقصات التي تزيد قيمتها على 20 مليون دينار ستكون للشركات المساهمة حتى يستفيد منها المواطن ويجوز للشركات غير المدرجة في البورصة ان تدخل المناقسة اذا كان العقد اقل من ذلك.

اللجنة ناقشت الحساب الختامي للهيئة بوجود ممثلي ديوان المحاسبة ووزارة المالية

«الميزانيات»: تفعيل القيمة الإيجارية لعقود «الصناعة».. إبريل المقبل

■ هناك أعضاء في مجلس الإدارة غير رسميين ومن خارج الهيئة ينتمون للقطاع الخاص

■ الحويلة: توجه كبير من قبل السلطتين لزيادة عائدات الدولة في ظل الانخفاض الحاد لأسعار النفط

جانب من اجتماع لجنة الميزانيات

ناقشت لجنة الميزانيات والحساب الختامي في اجتماعها امس ميزانية الهيئة العامة للصناعة حيث تم استعراض لملاحظات اللجنة بشأن الهيئة بوجود ممثلي ديوان المحاسبة ووزارة المالية.

واكد مقرر اللجنة النائب محمد الحويلة ان هناك بعض الملاحظات على هيئة الصناعة مازالت متكررة مشيرا الى التجاوب في معالجتها.

واعلن الحويلة ان من تاريخ 1 ابريل المقبل سيتم تفعيل القيمة الايجارية الجديدة الخاصة ببدل الانتفاع بعقود الدولة.

واشار إلى ان الهيئة العامة للصناعة وعدت لجنة الميزانيات خلال الاجتماع باعادة النظر في قانون الهيئة فيما يخص تشكيل رئيس واعضاء مجلس الادارة خاصة ان هناك اعضاء في مجلس الادارة غير رسميين ومن خارج الهيئة ينتمون للقطاع الخاص مما يجعل هناك تضاربا في المصالح في حين انه يفترض الحفاظ على حيادية مجلس الادارة وان يكون مطبقا للسياسات التي تخدم الهيئة بعيدا عن اي فائدة شخصية لاي عضو.

وكشف الحويلة ان هناك توجها كبيرا من قبل السلطتين التشريعية والتنفيذية لزيادة عائدات الدولة في ظل الانخفاض الحاد لاسعار النفط.

ولفت الى ان هناك توجها طيبا لرفع القيمة الايجارية لعقود الدولة على النحو التالي من 200 فلس الى 400 فلس بالنسبة للسنة الاولى ويبدأ في الزيادة والمضاعفة خلال الخمس سنوات الاولى حتى يصل الى دينار.

الكويت بحاجة إلى 53 صوتاً من أصل 209 أصوات في الجمعية العمومية

المعيوف: جولتنا كانت لشحذ همم الاتحادات الخليجية للوقوف مع الحق الكويتي

كتب مصطفى كامل

عبدالله المعيوف

اوضح النائب عبدالله المعيوف ان دور الوفد الشعبي البرلماني الذي عاد للتو من جولة خليجية تلخص في شحذ همم الاتحادات الخليجية ووقوفها إلى جانب الحق الكويتي ورفع الايقاف عن النشاط الرياضي خاصة ان هناك اجتماعا للجمعية العمومية للاتحاد الدولي لكرة القدم في السادس والعشرين من فبراير الجاري وسيتم فيه عرض قرار ايقاف النشاط الرياضي الكويتي والتصويت عليه.

واضاف المعيوف في تصريح للصحافيين ان الكويت بحاجة الى 53 صوتا من اصل 209 صوتا في الجمعية العمومية للاتحاد الدولي لكرة القدم لرفع الايقاف عنها محذرا من الدسائس والالاعيب والمؤامرات التي قد يلجأ إليها البعض لتفويت الفرصه على الكويت.

وذكر المعيوف ان هناك سيناريوهان من المحتمل ان يلجأ إليهما رئيس الاتحاد الكويتي لكرة القدم إذ يطلب رفع الايقاف مدة شهرين على ان تعدل الكويت قوانينها الرياضية او تلغيها ولايتم عرض ملف الكويت على الجمعية العمومية مما يفوت علينا فرصة رفع الايقاف نهائيا.

وبين ان السيناريو الآخر هو تأجيل ملف التصويت على رفع الايقاف إلى 12 و 13 مايو المقبل وهو موعد انعقاد الجمعية العمومية للاتحاد الدولي لكرة القدم. وثمن المعيوف جولة الوفد الشعبي إلى دول مجلس التعاون الخليجي مؤكدا انها تكللت بالنجاح ولمسنا تجاوبا من الاتحادات الخليجية للقيام بدور اكبر في رفع الايقاف ومخاطبة الاتحادات الآسيوية والدولية التي تتمتع معها بعلاقات طيبة. وطالب المعيوف الشيخ احمد الفهد بأن يقوم بدوره في رفع الايقاف واستخدام تأثيره على الاتحاد الآسيوي والدولي واللجنة الأولمبية الدولية لاسيما انه يتحكم بأكثر من 40 دولة وما يدلل على ذلك ترشيحه للشيخ سلمان الابراهيم إلى رئاسة الاتحاد الدولي الفيفا. متمنيا ان يكون فرح الكويتيين يوم 26 فبراير المقبل فرحتين فرح التحرير وفرحة رفع الايقاف.

وبين ان الاتحادات الخليجية تلقت معلومات مغلوطة موضحا بأن الوفد الشعبي قام بتصحيح هذه المعلومات المغلوطة عن الدخل الحكومي في القوانين الرياضية.

تضمن إقامة ورشة تدريبية في قاعة عبدالله السالم تحت عنوان «طريقة عمل الجلسة»

أمانة مجلس الأمة تنظم برنامجاً تأهيلياً لأعضاء برلمان الطالب الثالث

نظمت ادارة الاعلام بالأمانة العامة لمجلس الامة امس برنامجا تأهيليا لأعضاء برلمان الطالب الثالث بمشاركة عدد من طلبة وطالبات المرحلة الثانوية الفائزين بعضوية البرلمان الطلابي الذي اجريت انتخاباته على مستوى المناطق التعليمية المختلفة بدولة الكويت.

وتضمن البرنامج اقامة ورشة تدريبية في قاعة عبدالله السالم تحت عنوان (طريقة عمل الجلسة في ضوء احكام اللائحة والدستور) حاضر فيها مدير الادارة القانونية بالأمانة العامة عبدالله العنزي.

وتم خلال الورشة تدريب الطلبة على النظم واللوائح المتبعة في جلسات مجلس الامة وضوابط ممارسة الحق في التعبير عن الرأي بموضوعية اضافة الى التعرف على الية العمل البرلماني من خلال لائحته الداخلية ومواد الدستور. كما تم خلال البرنامج اجراء انتخابات اعضاء مكتب المجلس واعضاء اللجنة التعليمية لبرلمان الطالب الثالث اضافة الى شرح مفصل عن قاعة عبدالله السالم.

وعقب البرنامج التأهيلي اجتمع الاعضاء الفائزون بعضوية اللجنة التعليمية لبرلمان الطالب الثالث مع رئيس اللجنة التعليمية البرلمانية النائب الدكتور عودة الرويعي حيث جرت مناقشة عدد من القضايا والموضوعات التعليمية والتربوية المقرر تناولها في جلسة برلمان الطالب. يذكر ان فكرة برلمان الطالب الذي يقام للعام الثالث على التوالي جاءت بمبادرة من رئيس مجلس الأمة مرزوق علي الغانم وتحظى برعاية واهتمام مباشرين منه.

بتزويدها بوسائل التكنولوجيا الحديثة والأجهزة المتقدمة

العنزي يقترح تطوير المراكز الحدودية

عسكر العنزي

دعا النائب عسكر العنزي في اقتراح برلماني إلى تطوير وتحديث المراكز الحدودية البرية وتزويدها بوسائل التكنولوجيا الحديثة والأجهزة المتقدمة كتلك التي تستعين بها الدول المتقدمة في الكشف عن البضائع المهربة مثل السلاح، والمعادن، والمخدرات، والخمور، والمواد الكيماوية، وكذلك أجهزة الكشف عن العملات الورقية المزورة.

وطالب بتزويد المراكز بالخدمات مثل مساجد، صالات انتظار، مرافق صحية، مطاعم، محطات تزود بالوقود واستراحات وفنادق اليوم واحد، الى جانب أحدث الاجهزة المتقدمة لتسهيل عمليات دخول وخروج المسافرين، وكاميرات مراقبة تشمل جميع انحاء المركز لحفظ سلامة المسافرين والموظفين ولرصد اي تجاوزات.

وشدد على ضرورة قيام الجهات المختصة بوزارة الصحة وبلدية الكويت وسائر الجهات ذات الصلة بإنشاء مختبرات مركزية بالمناطق الحدودية وجميع الموانئ الكويتية تكون مؤهلة بالخبراء والأجهزة والمعدات اللازمة لإجراء فحص الواردات الغذائية والمواد الاستهلاكية للتأكد من صلاحيتها قبل الافراج عنها والتصريح بادخالها الى البلاد.

وفقاً للضوابط والإجراءات التي تتفق وقرارات مجلس الوزراء

«الصحة»: تشكيل لجنة لتنظيم إجراءات إرسال المرضى للعلاج في الخارج

وزارة الصحة

اعلنت وزارة الصحة تشكيل لجنة لاعادة تنظيم اجراءات وضوابط ارسال المرضى الكويتيين للعلاج خارج البلاد وفقا للضوابط والاجراءات التي تتفق وقرارات مجلس الوزراء.

وقالت الوزارة في بيان صحفي امس ان اللجنة تختص بدراسة وتحديث لائحة العلاج في الخارج المشكلة بموجب القرار الوزاري رقم 152 لسنة 2012 والقرارات المكملة له وتحديد وتحديث الامراض التي تستدعي ارسال المريض للعلاج في الخارج.

وذكر البيان ان اللجنة تختص ايضا بوضع الية للابتعاث الداخلي للمرضى وكيفية الاستعانة بمراكز القطاع الطبي الاهلي وفق البرتوكولات المتبعة في ذلك.

واشار الى احقية اللجنة بالاستعانة بمن تراه من المختصين من خارج الوزارة او خارجها للاستئناس برأيه مبينة ان مدة عمل اللجنة اسبوعان من تاريخ اول اجتماع لها ويرفع رئيس اللجنة تقريرا لوزير الصحة عن الدراسة والنتائج والتوصيات التي توصلت اليها تمهيدا لاتخاذ ما يلزم بشأنها

واضاف ان اللجنة التي يرأسها الدكتور سالم الشمري تضم في عضويتها كلا من الاطباء مبارك القبندي ومبارك الكندري والشيخ باسل الصباح وعبدالله بوناجمة ومحمد المطيري وفيصل ساير وهاشم الهاشمي وضياء شهاب والباحث القانوني شريف مبارز.